في تقرير برلماني:

الوضع الأمني هش والمظاهر المسلّحة مستمرة في العاصمة

تزايد عمليات التهرب الضريبي ومنح عقود شراء الطاقة لنافذين حزبيين

أكد تقرير اللجنة البرلمانية المكلّفة بتقييم أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية أن المظاهر المسلّحة مازالت موجودة في عدد من المحافظات مثل "تعز، أبين، حجة، الحديدة.. وبقية المحافظات" ، كما أن الوضع الأمني مازال ضعيفاً، حيث مازالت عمليات اختطاف الأجانب وحوادث الاغتيالات للقيادات الأمنية في كثير من المحافظات وعلى وجه الخصوص محافظة حضرموت، وكذا استمرار أعمال التقطع في أمانة العاصمة وعدد من عواصم المحافظات.

"الميثاق" - خاص

استمرار اغتيالات القيادات الأمنية واختطاف الأجانب والتقطّعات

وبين التقرير الذي حصلت "الميثاق" على نسخة منه- استمرار مظاهر العنف التي حدثت خلال الفترة السابقة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر "استمرار الاعتداءات على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط، واستمرار التقطعات والإختلالات الأمنية في معظم المحافظات والمدن الرئيسية مثل تعز- حجة- أبين- مأرب- الجوف-شبوة، واستمرار اختطاف الأجانب من أمانة العاصمة وعدد من المحافظات، والإغتيالات لعدد من القادة الأمنيين والعسكريين واستمرار المظاهر المسلّحة في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات، والإعتداء على البرلماني أحمد سيف حاشد والمعتصمين أمام مجلس الوزراء من الجرحى الشباب وعدم تقديم وزارة الداخلية للمطلوبين الذين قاموا بذلك الإعتداء إلى القضاء رغم توصيات البرلمان المتكررة بضرورة تسليم المطلوبين إلى النيابة العامة، بما فيهم المتهمين بالاعتداءين الإرهابيين في ميدان السبعين وبوابة كلية الشرطة، والإعتداء على عدد من المعتصمين أمام مبنى الأمن القومي، ومازالت هناك تحديات تحول دون عودة عدد من النازحين بمحافظتي صعدة وأبين ووصول المساعدات إليهم، والإعتداء على المظاهرات السلمية في المحافظات الجنوبية".

وأكّد التقرير البرلماني أن الحكومة لم تعمل على تحقيق التعاون الكامل مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبدلاً من ذلك قام وزير الشئون القانونية بتوجيه رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء بعدم التعاون مع هيئة مكافحة الفساد الحالية نظراً لعدم قانونيتها، وبناءً على ذلك وجّه رئيس الوزراء بعدم التعاون مع الهيئة في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بمخالفة قانون المناقصات والمزايدات عند الموافقة على مشاريع شراء الطاقة ونقل المشتقات النفطية بحراً.

> **الحكومة تركت مؤسسات الدولة لعبث النافذين وألغت هيئة مكافحة الفساد**

ولفت التقرير ان الحكومة لم تقم بأية خطوة باتجاه مكافحة شبكة المصالح الذاتية في أجهزة ومؤسسات الدولة، حيث مازالت عملية تهريب المشتقات النفطية والتهرّب الضريبي والجمركي، وإبرام عقود شراء الطاقة خاضعة للقوى النافذة، ولم تقدم الحكومة أي تقارير في هذا الجانب إلى المجلس رغم التوصيات المتكررة في هذا الشأن.

وقدّر التقرير عجز الموازنة العامة للدولة للعام 2012م بمبلغ 561,6 مليار ريال، بينما بلغ العجز الفعلي مبلغ 303 مليارات ريال بنسبة خفض قدرها 46% من العجز المقدّر، وقد جاء هذا الانخفاض في عجز الموازنة لعام 2012م نتيجة لعدم قدرة الحكومة على إدارة المالية العامة، وكذا الزيادة في عائدات النفط الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية مقارنةً بما تم تقديره بالموازنة، بالإضافة إلى تراجع في الإنفاق الاستثماري، والذي له آثار اقتصادية مدمرة تتمثل في توسع رقعة الفقر وزيادة معدلات التضخم وارتفاع نسبة البطالة وتوقف العملية التنموية.

> **أغلب المدن اليمنية تعيش اختلالات أمنية والمليشيات المسلحة لم تغادرها**

ولفت التقرير إلى الانخفاض الكبير في تنفيذ البرنامج الاستثماري لعام 2012م والذي بلغت نسبته 5% من إجمالي الإنفاق العام مما انعكس بشكل كبير على قطاع الطرق، كما انخفض السحب من القروض والمساعدات الممنوحة لتمويل مشاريع الطرق خلال عام 2012م، حيث بلغ إجمالي المسحوب من المنح والقروض الخارجية لهذا القطاع خلال العام 2012م مبلغ 31,08 مليون دولار بما نسبته 4% من إجمالي المنح والقروض المتاحة للسحب خلال العام المذكور والبالغة 742,36 مليون دولار.

كما أظهرت مؤشّرات تنفيذ الموازنة العامة للدولة للفترة "يناير- أبريل 2013" صافي عجز بمبلغ 217 مليار ريال بنسبة 40% من إجمالي الإيرادات المحصلة لذات الفترة وبنسبة 28,7% من إجمالي إنفاق تلك الفترة، وهو ما يشير إلى أن العجز الذي سوف تسفر عنه الموازنة العامة للدولة للعام 2013م سيكون مرتفعاً مقارنة بعام 2012م..

وأظهرت المؤشّرات الاقتصادية أن معدّل التضخم بأسعار المستهلك بلغ عام 2012م نحو 7%، كما يتوقع ارتفاعه عام 2013م إلى 9%.

وبالرغم من تفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلاتها سنة تلو أخرى، إلا أن النتائج السلبية لأحداث عام 2011م أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر، حيث ارتفعت نسبة الفقر على مستوى الجمهورية من 43% عام 2010م إلى نحو 54,4% عامي 2011 و2012م.

مصر.. «الإخوان» يترنحون

تدفق ملايين المصريين إلى الميادين العامة مساء أمس من كل محافظات مصر في انتفاضة عارمة للمطالبة برحيل الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة..

تأتي هذه الاعتصامات متزامنة مع عصيان مدني غير معلن شل الحركة في كافة المدن المصرية إثر دعوة جبهة الانقاذ المصرية المعارضة لإسقاط الرئيس مرسي وحكومته بعد ان سجل الإخوان فشلاً ذريعاً في إدارة البلاد.

وأكد المصريون عزمهم على استمرار الاعتصامات حتى اسقاط مرسي والدعوة لانتخابات مبكرة، في ذات الوقت حشدت جماعة الاخوان المسلمين أنصارها في عدد من الميادين لينكشف ضآلة حجمها في الشارع المصري وتراجع شعبيتها بشكل واضح بسبب الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها الاخوان والخطاب التحريضي للرئيس مرسي التي قسم فيها المجتمع المصري إلى شقين، الأول كما يزعم يتمسك بالإسلام والآخر وتمثله المعارضة يعارض إرادة الله.

هذا وراقب العالم التطورات في مصر بقلق كبير خشية من تفجير الاخوان لحرب أهلية في البلاد.. بيد ان ارتياحاً كبيراً يسود العالم لثورة الشعب المصري ضد المتطرفين من الاخوان وخصوصاً في المنطقة العربية ودول الخليج تحديداً.

ويشهد الشارع اليمني حالة تفاعل كبير مع الاحداث في مصر فيما يعيش «الاخوان» في اليمن والمنطقة العربية حالة من الرعب والترقب حيث ان قيام الشعب المصري بثورة في مصر ينذر باندلاع ثورات عربية مماثلة ضد الاخوان في اكثر من قطر عربي..

وبهذا الخصوص اكد مراقبون لـ«الميثاق» ان حزب الإصلاح اعلن امس الأول حالة استنفار قصوى خشية من خروج الشعب اليمني ضدهم، وقد سارع الزنداني إلى مطالبة مرسي بتقديم المزيد من التنازلات في محاولة لامتصاص غضب الشارع اليمني.. وفي ذات الوقت اعتبر المراقبون عودة نواب الإصلاح إلى البرلمان جاء وفق توجيهات عليا لامتصاص الغضب المؤتمري ضدهم.

جبهة الإنقاذ: تعلن المرابطة حتى إسقاط النظام المستبد

قالت جبهة الانقاذ الوطني المعارضة في مصر إن خروج الجماهير المصرية إلى الشوارع أمس هو "تصديق على سقوط نظام محمد مرسي".

وأصدرت الجبهة بيانين، يحمل الأول منهما عنوان "بيان الثورة رقم 1" قالت فيه إن الشعب المصري "مستمر في استكمال ثورته، وسوف يفرض إرادته التي اتضحت بجلاء في جميع ميادين تحرير مصر".

وطالب البيان جماهير الشعب المصري "بالبقاء السلمي في جميع ميادين وشوارع وقرى ونجوع البلاد والإمتناع عن التعامل مع الحكومة الإخوانية.. حتى سقوط آخر معاقل هذا التنظيم المستبد".

وجاء في البيان الثاني أن جبهة الانقاذ الوطني تعتبر أن النظام مرسي "قد سقطت شرعيته وأنه لا يوجد أمامه خيار سوى الرحيل فورا".

وطالبت جبهة الانقاذ المصريين "بالاستمرار في الاعتصام السلمي في الميادين، وإعلان الاضراب العام حتى تتحقق مطالب الشعب، وإعادة ثورة 25 يناير إلى مسارها الصحيح".